

February 2005



المجلس

الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة

روما، 20-25 يونيو/ حزيران 2005

استعراض اتفاقيات المقر التي أبرمتها المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة:

قضايا الموارد البشرية التي تمس الموظفين

(JIU/REP/2004/2)

إن هذا التقرير، الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة، قد أرفقت به تعليقات المدير العام.

ونظراً لوجاهة الموضوع، يقترح أن تدرس لجنة المالية هذا التقرير، كما يرجى من اللجنة الموافقة على تعليقات المدير العام عليه.

-1

-2

تقرير وحدة التفتيش المشتركة 2/2004
"استعراض اتفاقيات المقر التي أبرمتها المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة:
قضايا الموارد البشرية التي تمس الموظفين"

ملاحظات المدير العام للمنظمة

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبو نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان <http://www.fao.org>

لعل من الملاحظ أن التقرير يتضمن توصيات تتعلق، في واقع الأمر، بطائفه واسعة من المسائل المتعلقة باتفاقات المقر. وإن هذه التوصيات، وإن كانت لها صلة عامة بالموضوع، يجب أن ينظر إليها، في ما يخص المنظمة، في سياق تبدو معه أن اتفاقية مقر المنظمة تنفذ على نحو مرض منذ عام 1951.

التعليقات على التوصيات

الجهة المقصودة بالتوصية: الرئيس التنفيذي

الهيئة التشريعية

----- أية جهة أخرى (يرجى تحديدها) -----

التوصية 1 (مقتبسة من تقرير وحدة التفتيش المشتركة):
ينبغي للهئات التشريعية للمنظمات أن توجه عناية البلدان المضيفة إلى استصواب القيام، حسب الاقتضاء، باعتماد سياسات أكثر تحررا في ما يتعلق بمنح رخص عمل لآزواج موظفي ومسؤولي المنظمات الدولية أو بإنشاء ترتيبات مشابهة لصالحهم.

هل للتوصية علاقة محتملة بالمنظمة؟: نعم: لا:

القرار و/أو الإجراء المقترن: تأييد

تأييد مع التعديل

الرفض

التوضيح و/أو الإجراء المقترن:

في ما يتعلق بقضية منح رخص عمل لآزواج الموظفين، فإن هذه المسألة قد ناقشتها لجنة المالية في دورتها السابعة بعد المائة (18 مايو/أيار 2004). وقررت اللجنة أن هذه القضية تقع خارج اختصاص المنظمة وهي ضمن مسؤولية الحكومة الإيطالية. كذلك أشارت لجنة المالية إلى أن اتفاقية المقر لم تتضمن أي نص حول هذا الموضوع. "وطلبت اللجنة من الأمانة إثارة قضية منح رخص عمل لآزواج مع الحكومة الإيطالية بهدف تسهيل فرص العمل أمام الأزواج" (أنظر الوثيقة CL 127/14، الفقرة 82). "وطلبت اللجنة، في دورتها الثامنة بعد المائة، توضيحات حول الممارسات التي تتبعها الحكومة المضيفة فيما يتعلق بإصدار رخص عمل آزواج الموظفين المغتربين. وأبلغ المستشار القانوني أنه قد بدأ بإحياء مباحثات في هذا المضمار مع السلطات المعنية وسوف يقدم تقرير بالتطورات في هذا المجال إلى اللجنة في دورتها القادمة" (أنظر الوثيقة CL 127/15، الفقرة 87).

وهناك اتصالات جارية مع السلطات الإيطالية، وربما أمكن تقديم تقرير عن ذلك في الدورة الربيعية لجنة المالية في عام 2005.

إدراج التوصيات والإجراءات في تقرير الرصد السنوي: نعم:

لا:

- الجهة المقصودة بالتوصية:**
- الرئيس التنفيذي
 - الهيئة التشريعية
 - أية جهة أخرى (يرجى تحديدها) -----

التوصية 2 (مقتبسة من تقرير وحدة التفتيش المشتركة):

ينبغي للهيئات التشريعية للمنظمات أن تذكر البلدان المضيفة بأهمية تنفيذ أحكام اتفاقات المقر تنفيذاً كاملاً، وضمان استخدام إجراءات مبسطة لتسهيل ممارسة الامتيازات والخصائص والمزايا المنوحة للمنظمات ولموظفيها ومسؤوليها، بما في ذلك في مجالات مثل:

- منح رخص عمل للأولاد وتأشيرات دخول للمعاونين المنزليين؛
- احتياز العقارات واستئجارها؛
- الإدماج في نظام الضمان الاجتماعي؛
- التقاعد في البلد المضيف؛ و
- مزايا إعفاء ضريبي، وإصدار بطاقات خاصة لاستخدامها في معاملات معفاة من الضرائب، فضلاً عن إجراء استعراض دوري للأحكام المتعلقة بفرض الضرائب، مع مراعاة التغيرات التي تطرأ على التشريع الداخلي والتطورات التي تحدث داخل المنظمات.

هل للتوصية علاقة محتملة بالمنظمة؟:

نعم:

لا:

القرار و/or الإجراء المقترن:

تأييد

- تأييد مع عدم التعديل
- الرفض

التوضيح و/or الإجراء المقترن:

بووجه عام، فإنه في حالة المنظمة، فهذه التوصية لا تثير مشكلات بعينها. وفيما يتعلق بإمكانية المتقاعدين الحصول على رخص إقامة في البلد المضيف، فإن بعض الصعوبات، التي تبدو في جوهرها ذات طابع اجرائي، قد برزت في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالطلبات المقدمة من موظفين ذوي خدمة طويلة عند تقاعدهم. وفي ضوء الاتصالات الجارية ربما أمكنمواصلة المباحثات مع سلطات البلد المضيف بهدف تحسين الأوضاع.

إدراج التوصية والإجراء في تقرير الرصد السنوي:

نعم:

لا:

الجهة المقصودة بالتوصية: الرئيس التنفيذي



الهيئة التشريعية



----- أية جهة أخرى (يرجى تحديدها) -----

التوصية 3 (مقتبسة من تقرير وحدة التفتيش المشتركة):

لتعريف الموظفين، وخاصة الموظفين الجدد والموظفين الذين وصلوا حديثاً إلى مقر العمل، تعريفاً أفضل على مضمون اتفاقات البلد المضيف، يطلب إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات إصدار تعاميم إعلامية شاملة عن الامتيازات والخصائص وغيرها من المزايا الممنوحة للموظفين والمسؤولين، وكذلك عن التزاماتهم، ونشرها على نطاق واسع بالوسائل الإلكترونية وغيرها من الوسائل المناسبة.

هل للتوصية علاقة محتملة بالمنظمة؟: نعم:



القرار و/أو الإجراء المقترن: تأييد



تأييد مع التعديل



الرفض

التوضيح و/أو الإجراء المقترن:

لم تترتب على أسلوب العمل هذا أية صعوبات بعينها. ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه، كموقف عام من المبدأ، فإن نشر مثل هذه المعلومات يجب أن يتم دون الإجحاف بحقيقة أن الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للموظفين بموجب اتفاقية المقر ليست جزءاً لا يتجزأ من شروط وشروط وشروط التوظيف التي يمكنهم الاعتماد عليها في جميع الظروف.

ومع ذلك، فإن المنظمة تدرك إمكانية بروز بعض القضايا المتعلقة بامتيازات وخصائص بعينها، وبخاصة ما إذا كانت هذه تشكل جزءاً لا يتجزأ من شروط وشروط التوظيف.

إدراج التوصية والإجراء في تقرير الرصد السنوي: نعم:



الجهة المقصودة بالتوصية: الرئيس التنفيذي

الهيئة التشريعية

أية جهة أخرى (يرجى تحديدها) -----

التوصية 4 (مقتبسة من تقرير وحدة التفتيش المشتركة):

ينبغي للهيئات التشريعية للمنظمات أن توجه عناية البلدان المضيفة إلى أهمية إطلاع دولتها الحكومية والأوساط التجارية لديها، ولاسيما تلك الواقعة خارج العاصمة أو خارج مقر المنظمات المختلفة، اطلاقاً وافياً، على الامتيازات والحسابات والمزايا الممنوحة للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ولموظفيها ومسؤوليها، بما يتيح تسهيل ممارسة هذه الامتيازات والحسابات والمزايا وضمان أن يلقى موظفو المنظمات ومسؤولوها قدرًا مناسباً من التعاون والتفهم في وفائهم بالتزاماتهم.

نعم:

هل للتوصية علاقة محتملة بالمنظمة؟:

لا:

تأييد

القرار و/أو الإجراء المقترن

تأييد مع التعديل

الرفض

التوضيح و/أو الإجراء المقترن:

مع أن روح التوصية تلقي التأييد بطبيعة الحال في حالة المنظمة إلا أن الحالات، التي يمكن أن تنشأ إزاءها صعوبات نتيجة الافتقار إلى المعلومات لدى الإدارات القطرية، تبدو محدودة.

لا:

نعم:

إدراج التوصية والإجراء في تقرير الرصد السنوي:

الجهة المقصودة بالتوصية: الرئيس التنفيذي

الهيئة التشريعية



----- أية جهة أخرى (يرجى تحديدها)



التوصية 5 (مقتبسة من تقرير وحدة التفتيش المشتركة):

ينبغي للهيئات التشريعية للمنظمات أن تذكر البلدان المضيفة باستصواب ضمان مد نطاق أية تسهيلات إضافية منوحة لمنظمات حكومية دولية داخل البلد المضيف ليشمل جميع المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وموظفيها ومسؤوليتها في ذلك البلد.

هل للتوصية علاقة محتملة بالمنظمة؟: نعم: لا:



القرار و/أو الإجراء المقترن: تأييد



تأييد مع التعديل



----- الرفض

التوضيح و/أو الإجراء المقترن:

ليست لدى المنظمة ملاحظات خاصة يمكن أن تقدمها فيما يتعلق بهذه التوصية طالما أنها تتعلق بالمنظمات التي لديها مكاتب أنشئت على أساس دائم في البلد المعنى. ومن جهة أخرى، ربما يكون ملائماً وضع تمييز بين المنظمات التي لديها مقر أو مكاتب وفيها عدد كبير من الموظفين المعينين في بلد ما، هذا من جهة، والمنظمات ذات البعثات المؤقتة أو عدد كبير من الموظفين في نفس البلد، لكن دون أن يكون لها مكتب دائم، من جهة ثانية. ففي حالة المنظمات التي لها مقر رئيسي في بلد ما، فإن نظام الامتيازات والحسانات هي تلك المبنية في اتفاقات المقر ذات الصلة والتي تتجاوز، عموماً، تلك المحددة في اتفاقات الامتيازات والحسانات للأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة. وفي حالة المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والتي ليس لها مكاتب دائمة في البلد المعنى، فإن النظام الأساسي "المعياري" هو عادة ذلك الذي تقرره الاتفاقيات المتعلقة بالامتيازات والحسانات للأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة. ومن الناحية القانونية الصرفة، فقد يكون من الصعب المجادلة بأن موظفيها ينبغي أن يتمتعوا بنفس الامتيازات والتسهيلات كموظفيها أو منظمات لها مكاتب أو مقار رئيسية دائمة في البلد المعنى.

إدراج التوصية والإجراء في تقرير الرصد السنوي: نعم: لا:



- الجهة المقصودة بالتوصية:**
- الرئيس التنفيذي
 - الهيئة التشريعية
 - آية جهة أخرى (يرجى تحديدها)

التوصية 6 (مقتبسة من تقرير وحدة التفتيش المشتركة):

بناء على ما خلص إليه هذا التقرير من نتائج وعلى معلومات أخرى ذات صلة، ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق، أن يطلب إلى المجلس المذكور تنسيق صياغة اتفاق مقر إطاري نموذجي، أو، على الأقل، مواد موحدة تكفل التمايز، كيما تقرهما الجمعية العامة. ويمكن استخدام مثل هذا الإطار النموذجي أو هذه المواد الموحدة كدليل يهتدى به في إبرام اتفاقات مقر مقبلة وأو تحديد اتفاقات المقر القائمة بين المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والبلدان التي تستضيفها. وينبغي ألا يخل أي اتفاق مقر إطاري نموذجي أو أي مواد موحدة بأية اتفاقات قائمة بالفعل تنص على شروط أكثر مواتاة.

- هل للتوصية علاقة محتملة بالمنظمة؟:
- نعم:
 - لا:

- القرار وأو الإجراء المقترن:**
- تأييد
 - تأييد مع التعديل
 - الرفض

التوضيح وأو الإجراء المقترن:

مع أن هذه التوصية ربما تحظى بقبول بوجه عام، فإن التأثير العملي لوضع اتفاقات نموذجية أو مواد موحدة ربما يكون محدودا. وبينوه التقرير إلى أن عددا من اتفاقات المقر لها طابع عام وربما تكون هناك حاجة لإدخال تحسينات على هذه الاتفاقيات من خلال إضافة المزيد من المواد المحددة لمعالجة عدد من القضايا الجديدة. وفي هذا الصدد، يشار إلى أن عددا من اتفاقات المقر قد أبرمت في الآونة الأخيرة. ومن جهة أخرى، وحتى وإن كان بعض الاتفاقيات لها طابع عام، فإنه يمكن معالجة بعض القضايا الجديدة من خلال الترتيبات الملائمة التي يمكن إبرامها مع الحكومة المضيفة كما تم من قبل بين المنظمة والبلد المضيف. وفي واقع الأمر، فإن البحث عن تعديل رسمي لاتفاقات المقر قد يكون عملية معقدة في بعض البلدان.

- إدراج التوصية والإجراء في تقرير الرصد السنوي:**
- لا:
 - نعم:

الجهة المقصودة بالتوصية: الرئيس التنفيذي

الهيئة التشريعية

----- آية جهة أخرى (يرجى تحديدها)

التوصية 7 (مقبسة من تقرير وحدة التفتيش المشتركة):

ينبغي للهيئات التشريعية للمنظمات أن تذكر البلدان المضيفة بأهمية تبسيط الإجراءات التي تكفل الإسراع في تجهيز تأشيرات الدخول للموظفين والمسؤولين المسافرين في مهام لصالح منظمات الأمم المتحدة، والتي تحول دون حدوث تأخير لا مبرر له في عمل المنظمة الأساسي وتهدى من الخسائر المالية الممكنة.

هل للتوصية علاقة محتملة بالمنظمة؟:

لا:

القرار و/أو الإجراء المقترن: تأييد

تأييد مع التعديل

الرفض

التوضيح و/أو الإجراء المقترن:

مع أن جوهر هذه التوصية لا يثير أي مشكلة، فإن القضية المثار لا تبدو أنها قد خلفت صعوبات عملية، في حالة المنظمة.

إدراج التوصية والإجراء في تقرير الرصد السنوي:

لا:
